مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص645-665
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

برامج التنمية المحلية للبلديات كآلية مُساهِمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (دراسة ميدانية في بلدية بئر الجير لولاية وهران)

Municipal local development programs as a contributing mechanism to achieving the dimensions of sustainable development (A field study in the municipality of Bir El Djir for the state of Oran)

الهوارية بلغربي [1]*، عمر ايت مختار [2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، l.belgherbi@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، o.aitmokhtar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 **تاريخ القبول:** 2022/02/04 **تاريخ النشر:** 2022/03/02

مستخلص:

جاءت هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء على برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات ومصادر تمويلها وإظهار الدور الذي تمارسه في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمجموع أهدافها.

ومن خلال الدراسة الميدانية على مستوى مقر بلدية بئر الجير، المدعمة بالنظريات الأدبية لمختلف المصطلحات الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، تمكنا من التَّيقُّن من مدى تجانس كل من أبعاد وأهداف التنمية المستدامة مع تلك التي تسعى الجماعات المحلية (البلديات) إلى تحقيقها من خلال الصلاحيات المخولة لها، والممارسة من خلال برامج التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ التنمية المستدامة؛ برامج التنمية المحلية؛ التمويل الذاتي.

تصنيفات JEL: Q01؛ P32؛ P36.

Abstract:

This study aims to shed light on local development programs at the municipal level and their sources of financing, and show the role it plays in achieving the dimensions of sustainable development with all its goals.

Through field study at the level of the municipality of Bir El-Djir, supported by literary theories of various basic terms related to the subject of the study, we were able to ascertain the extent of the homogeneity of each of the dimensions and goals of sustainable development with those that the local groups (municipalities) seek to achieve through the powers conferred upon them, which practiced through local development programs.

Keywords: Local development; sustainable development; local development programs; self-financing.

JEL Classification: Q01, P32, P36.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تُعرِّف منظمة الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتدعو إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما وقادرا على الصمود.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات، (منظمة الامم المتحدة، 2018) وهي تمثل في نفس الوقت أبعادا لها، متضمنة 169 غاية موزعة بين 17 هدفا يُتطلَّع أن يَتَحقَّق بحلول سنة 2030.

على الرغم من عدم إلزامية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن أغلبية البلدان أمسكت بزمام العملية ووضعت اطر وطنية من خلال سياسات وخطط وبرامج خاصة بكل بلد، ومن بينها إشراك الجماعات المحلية لدعم تنفيذ هذه الأهداف باعتبارها طرف لا غنى عنه سواءا من حيث تقديم الخدمات الأساسية أوحماية النظم البيئية وغيرها من الصلاحيات المجانسة في محتواها لأبعاد التنمية المستدامة.

الجزائر هي الأخرى جسدت استراتيجيات على المستويين المركزي والمحلي لقيادة أهداف التنمية المستدامة بكل أبعادها، وهي بذلك تضع الجماعات الإقليمية وبالخصوص البلديات باعتبارها القاعدة الأساسية للدولة وخلية تجسيد اللامركزية في الواجهة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

فالبلديات أساسا وحسب الصلاحيات المخولة لها تهدف إلى تحقيق أبعادا تتناسب في مضمونها على العموم مع أهداف التنمية المستدامة وذلك منذ استحداثها في الجزائر، هذه الأبعاد تطورت وتوسعت مع تطور المجتمعات في العالم والحاجة إلى خلق الاستدامة والجودة والشمول والتعاون، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنبرز الدور الذي تمارسه البلديات في مجال التنمية المحلية والتنمية المستدامة من خلال الصلاحيات المخولة لها والتي تجسَّد عن طريق البرامج التنموية المحلية والتي تقوم بتنفيذها ومتابعتها سواءا عن طريق تمويل ذاتي أو من مصادر أخرى، وسندعم دراستنا هذه عن طريق دراسة ميدانية لإحدى بلديات الوطن لنلامس حقيقة مساهمة هذه البلدية من خلال برامجها التنموية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اشكالية الدراسة

هل يمكن للبلديات ان تكون طرف فعال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بمختلف ابعادها من خلال برامج التنمية المحلية ؟

فرضية الدراسة

من خلال الصلاحيات المخولة لها، يمكن للبلديات ان تساهم في تحقيق اهداف وابعاد التنمية المستدامة عن طريق برامج التنمية المحلية التي تقوم بتنفيذها ومتابعتها.

أهمية الدراسة

تَبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تناولته ألا وهو برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة التي تمثل مسعى العالم بأكمله، وذلك من خلال دراسة استشهادية على مستوى ثاني أهم بلدية على مستوى مدينة وهران وهي "بلدية بئر الجير".

أهداف الدراسة

-إيجاد أوجه التشابه بين أبعاد برامج التنمية المحلية للبلديات وأبعاد التنمية المستدامة.

-إبراز مدى قدرة البلديات على تنفيذ السياسات الوطنية والمحلية.

-تبيان دور برامج التنمية المحلية في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-الوقوف على مصادر تمويل برامج التنمية المحلية للبلديات بصفة عامة وبلدية بئر الجير بصفة خاصة.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

تدعمت هذه الورقة البحثية بدراسة ميدانية بمقر بلدية بئر الجير بمدينة وهران وتم جمع المعلومات عن طريق مقابلات شخصية، ومعاينة وثائق إدارية ومالية، أما الإطار الزماني فتمثل في السنوات المالية التي مثلتها ميزانيات البلدية محل الدراسة التي استشهدنا بها (السنوات المالية من سنة 2015 إلى سنة 2020).

1- إشراك البلديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نظرا لأهمية الدور الذي تمارسه الجماعات المحلية لاسيما البلديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جاء تثمينه والحث على بدل المزيد من الجهود لتفعليه وتطويره أكثر في العديد من التقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية قائدة للتنمية المستدامة، وسنقوم بتقديم اقتباسات عن أهم ما صدر مؤخرا في هذا المجال من طرف كل من المنتدى العربي

للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقبل ذلك سنقوم بتحديد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

1-1 أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

تغطي أهداف التنمية المستدامة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتي تفسر كالآتي: (مراد، 2010)

البعد الاقتصادي: يعني الاستدامة، استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية كالطعام والسكن والصحة والتعليم.

البعد الاجتماعي: يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي، فيجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية.

البعد البيئي: يرتكز على مراعاة الحدود البيئية، فيجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث ونماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار.

أما أهداف التنمية المستدامة الـ 17 فتتمثل في: (البنك الدولي، 2018)

- ✓ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- ✓ القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ✓ ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ✓ ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي للجميع؛
- ✓ استعمال طاقات نظيفة وبأسعار معقولة بضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- ✓ الصناعة والابتكار والهياكل القاعدية بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام و تشجيع الابتكار؛
- ✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة و قادرة على الصمود ومستدامة؛
- ✓ ضمان وجود الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛
- ✓ العمل المناخي؛

- ✓ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)؛
- ✓ حماية النظم الايكولوجية البرية و ترميمها و تعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر و وقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الحياة في البر)؛
- ✓ السلام و العدل والمؤسسات القوية؛
- ✓ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

2-1 تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2018)

تضمن برنامج عمل المنتدى عدة جلسات تطرق من خلالها إلى الإشادة بدور المدن والحكومات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، والطاقة المستدامة ودورها في التحول نحو مجتمعات مستدامة ومنيعة، وهو ما تُرجِم في جزء من التقرير تحت عنوان: " **إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة**" والذي ضم الاقتراحات والتوصيات التالية: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2018)

- ✓ الترحيب بمشاركة ممثلي السلطات المحلية في المنتدى العربي للتنمية المستدامة كخطوة واعدة للربط الفعلي بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، ورفع الوعي بأهمية التنمية المحلية في تفعيل عدم إهمال احد.
- ✓ التأكيد على تكييف أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني في المنطقة وعلى ضرورة تبني السلطات المحلية والبلديات خطة 2030 ومبادئها كإطار عام تحدد من خلاله الأولويات والأهداف والمقاصد، مع الأخذ بالاعتبار الاستراتيجيات والبرامج الوطنية من جهة والمميزات الجغرافية والاجتماعية والديمغرافية وغيرها، من جهة أخرى. والتأكيد على دور المدن والمجتمعات المحلية في عملية المتابعة الإقليمية والاستعراض الإقليمي وفي مساءلة الحكومة وتقييم عملها.
- ✓ إنشاء الآليات المؤسسية المناسبة للتنفيذ والمتابعة والعمل على تعزيز الشراكات القائمة مع المجتمع المدني والأفراد الناشطين في العمل التنموي من خلال الشراكة والتشبيك مع البلديات والدفع نحو المزيد من اللامركزية لتمكين السلطات المحلية من القيام بمهامها بفعالية بالتنسيق مع الحكومات الوطنية.

✓ التأكيد على أهمية العمل على حشد الموارد المالية والبشرية والإدارية اللازمة بما يضمن استقلالية القرار المحلي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في القوانين التي تنظم وضع الميزانيات وتحكم علاقة الجهات المانحة والسلطة المركزية مع السلطات المحلية.

3-1 تقرير المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (2019):
(المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي، 2019)

رأى هذا التقرير انه في كثير من مجالات السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، تكون الحكومات المحلية في أغلب الأحيان هي الأقدر على قيادة التنفيذ سواءا من حيث تقديم الخدمات الأساسية أوحماية النظم البيئية أوالتعامُل مباشرة مع التحديات والفرص المرتبطة بالهجرة، كما دعا الحكومات الوطنية إلى العمل بالتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية، وإشراك المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة الأعلم بالاحتياجات والقدرات الفردية والجماعية باعتبارها جهات شريكة أساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها، هذا كله جاء تحت عنوان: "**التعجيل بتنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي**"، كما أكد التقرير على أن القدرة على تعزيز فعالية العمل المحلي ستُأثِّر تأثيرا كبيرا في تحقيق أوعدم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وفي هذا الصدد دعا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

✓ يجب أن تتناسب موارد وقدرات الحكومات المحلية مع مسؤولياتها لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة فهي على سبيل المثال مسؤولة عن توفير الخدمات العامة الأساسية ولذلك يجب على البلدان أن تضع الأطر القانونية والمالية المناسبة لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية.

✓ يتعين على البلدان اعتماد تدابير لبناء مهارات وقدرات المسؤولين المنتخبين والموظفين الحكوميين على المستوى المحلي ليكونوا مجهزين لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

✓ يلتزم بدل جهود إضافية لضمان أن الإجراءات المتخذة على مختلف مستويات الحكومة يكمل كل منها الآخر ويؤدي إلى التآزر، ففي العديد من البلدان قد يستلزم تتبع النفقات العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بدل جهود من أجل تحسين مواءمة نظم الميزانية في مختلف مستويات الحكومة، وينبغي للبلدان أن تنظر في طريقة إيجاد سبل لمواءمة نظم رصد أهداف التنمية المستدامة في جميع مستويات الحكومة، بوسائل منها آليات الرصد المشتركة عند الاقتضاء.

2- تمويل التنمية المستدامة على المستوى المحلي (البلديات)

إن استراتيجيات التنمية المستدامة الخاضعة للسيطرة المحلية والتي تنفد بقيادة البلدان تتطلب استراتيجيات تعبئة الموارد والتمويل، (منظمة الامم المتحدة، 2018) وعلية سيتضمن هذا الجزء من الدراسة كل من موارد وصلاحيات البلديات ومختلف مصادر تمويل برامج التنمية المحلية للبلديات المسيرة على المستوى المحلي (البلديات).

2-1 موارد الجماعات المحلية (البلديات)

تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يأتي : حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية، الإعانات والمخصصات، ناتج الهبات والوصايا، القروض، ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية، ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

كما تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على وجه الخصوص، لما يأتي : عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها كما هي محددة في هذا القانون، عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولاسيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات، أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا، نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، 2011)

2-2 صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية (البلديات): (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2011)

يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، كما انه يشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها.

تخضع إقامة أي مشروع استثمار أوتجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية، و يبادر بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شانه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها

التنموي، ولهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شانها تشجيع الاستثمار وترقيته.

تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لها، وتسهر على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، كما انها تبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها، ويمكنها أيضا القيام أوالمساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أوالتجارية أوالخدماتية، كما توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، وتبادر أوتساهم في ترقية برامج السكن.

أما في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسلية والسياحة فهي تقوم باتخاذ كل الإجراءات قصد انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وضمان صيانتها، وانجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل نقل التلاميذ، كما يمكنها اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم الحضري والتعليم الثقافي والفني، و تساهم في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة، وتقوم بتطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي ، وتتخذ كل تذبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية، وتقوم بصيانة المساجد والمدارس القرآنية والمحافضة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.

وفي مجال النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية فهي تقوم بصرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور، كما تقوم بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وصيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

كما هو جلي فإن الأبعاد والأهداف من وراء هذه الصلاحيات تمثل نفس أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

3-2 تمويل برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات

إن برامج التنمية المحلية هي الآلية التي تكمن المجتمعات المحلية من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى إقليمها وربما تعود بالفائدة على عدة أقاليم مجاورة لها، إن هذه البرامج تمول تمويلا ذاتيا عن طريق الاقتطاع المباشر من ميزانية البلدية فرع

التسيير للتجهيز والاستثمار العمومي ، أوتمويلا خارجيا عن طريق مخططات التنمية المحلية، إعانات الولاية، وممنوحات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، والقروض، ويكون التنفيذ والتسيير والمتابعة محليا، وكل هذه البرامج تهدف في الأخير إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

برامج التمويل الذاتي عن طريق ميزانية البلدية: هي برامج تعد وتسير على مستوى البلدية، وهي التي تقوم بتمويلها عن طريق الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير بما فيها، مخصصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية مع حسم الإعانات المقدمة للأشخاص المسنين، الضرائب غير المباشرة مع حسم حقوق الحفلات، الضرائب المباشرة مع حسم مساهمة البلدية في صندوق الضمان ومساهمة البلدية في ترقية مبادرات الشباب وتطوير الرياضة، هذا الاقتطاع لا يجب أن يقل عن 10% من الإيرادات الإجمالية ويُقتطع من قسم التسيير كنفقة ويحول إلى قسم التجهيز والاستثمار العمومي كإيراد ليوزع على برامج التنمية المحلية المخطط لها.

أما القطاعات التي تشملها هذه البرامج التنموية فتتمثل في البنايات والتجهيزات الإدارية (الباب 950)، الطرق (الباب 951)، الشبكات المختلفة (952)، التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (الباب 953)، التجهيزات الصحية والاجتماعية (الباب 954)، التوزيع والنقل والمواصلات (الباب 955)، التعمير والإسكان (الباب 956)، التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي (الباب 957)، المصالح الصناعية والتجارية (الباب 958)، العمليات الأخرى الخارجة عن البرامج (الباب 979)؛ طبقا لمدونة البلديات في قسم التجهيز.

المخططات البلدية للتنمية: تمثل هذه المخططات برنامج الدولة ذات التسيير اللامركزي، وتساهم بشكل كبير في تمويل برامج تجهيز البلديات، وتعني هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث اختيار وملائمة المشاريع المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على تنمية البلدية وباعتبار ما تتيحه من إمكانية تجسيد المسعى التشاركي مع المواطنين، تقوم هذه المخططات على مشاركة البلدية في التخطيط في كل القطاعات، وتعتبر الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية، وتعد وفقا للمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، وتعتبر المخططات البلدية للتنمية أهم وسيلة للتنمية على مستوى إقليم البلدية، خاصة البلديات التي تعاني من نقص في الموارد المالية، والتي تقع في المناطق المحرومة والواجب ترقيتها من طرف الدولة.

وتسعى كل من الدولة والبلديات من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

***الأهداف المالية:** و هذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه، وكذلك صرفها بطريقة قانونية، ويخضع هذا الصرف لرقابة إدارية و تقنية من طرف هيئات مختصة.

***الأهداف الاقتصادية:** وذلك بإنشاء مؤسسات اقتصادية على تراب البلدية وأيضا فتح المنافسة أمام المتعاملين الاقتصاديين من أجل إنجاز المشاريع، بغية تلبية حاجيات المواطنين من الناحية الاقتصادية والقضاء على الإختلالات الجهوية بين البلديات .

***الأهداف الاجتماعية:** تساهم في القضاء على النزوح الريفي، والتكفل بالفئات المحرومة، وتوفير النقل المدرسي وإنشاء المطاعم المدرسية.

***الأهداف الثقافية:** صيانة الأماكن المحمية والداخلة في التراث الثقافي للمنطقة ودعم الجمعيات وإنشاء دور للشباب.

أما القطاعات التي يتضمنها المخطط البلدي للتنمية فتتمثل في قطاع الطرق، البريد والمواصلات، النقل، الصحة، قطاع الثقافة والترفيه، الزراعة، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، قطاع التربية والتعليم.

برامج ممولة عن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: يكلف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار مهامه بدفع المخصصات لفائدة الجماعات المحلية من صندوق التضامن، وتتمثل هذه المخصصات في تخصيص إجمالي للتسيير يقدر ب 60% وتخصيص إجمالي للتجهيز و الاستثمار مقدر ب 40%، حيث يسمح التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية بانجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساعدة في تطويرها وخاصة تطوير المناطق الواجب ترقيتها ويتضمن:

*إعانات التجهيز و الاستثمار الموجهة إلى ميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال انجاز عمليات تكون من اختصاصها، كما يمكن منح هذه الإعانات لفائدة المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرافق العامة.

*مساهمات مؤقتة أونهائية موجهة لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل لفائدة الجماعات المحلية ومؤسساتها العمومية والممنوحة في حدود الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض.

البرامج الممولة من خلال إعانات ميزانية الولاية: لا يقل التمويل عن طريق إعانات الولاية أهمية عن التمويلات الأخرى، حيث أن الولاية تقوم بالتنشيط المحلي والوصاية على البلديات الواقعة على مستوى إقليمها وهي الأدرى باحتياجاتها وطرق التسيير فيها والسياسات المطبقة على مستواها من طرف الإداريين والمنتخبين المحليين، أما الأبعاد و الأهداف والقطاعات التي

تشملها إعانات الولاية فهي نفسها التي رأيناها في برامج التخطيط البلدي و برامج التمويل الذاتي.

البرامج الممولة عن طريق القرض: حيث انه يمكن للبلديات اللجوء إلى القروض لانجاز مشاريع منتجة للمداخيل.

3- التنمية المستدامة وتمويلها على مستوى بلدية بئر الجير (الجانب التطبيقي)

سنقوم من خلال هذا الجزء من الدراسة بتعريف بلدية بئر الجير و ابراز مؤشراتها في مجال التنمية المستدامة، لننتقل إلى التركيز على تبيان مصادر تمويل برامجها المحلية التنموية وانعكاسها على التنمية المحلية الشاملة والتنمية المستدامة.

3-1 تقديم بلدية بئر الجير

أنشئت بلدية بئر الجير في 1948، هذه المدينة الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، تتموقع في الضاحية الشرقية لولاية وهران، كانت وظلت في الأساس منطقة زراعية حتى نهاية الثمانينات، لتصبح فيم بعد مركزا رئيسيا لتكتل سكان وهران المدينة إلى درجة انه من الصعب جدا على المواطن العادي رسم الحدود بينها وبين بلدية وهران.

تضم بلدية بئر الجير عدة هياكل مهمة على غرار المستشفى الجامعي أول نوفمبر 1954، جامعة العلوم والتكنولوجيا المصممة من طرف المهندس الياباني **KENZOTAGE**، معهد العلوم الطبية، القطب الجامعي بلقايد، المركز الوطني لتكنولوجيات الفضاء، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركب رياضي (قيد الانجاز)....

تعتبر بلدية بئر الجير بلدية مقر دائرة، فهي تضم 152.153 ساكنا حسب إحصائيات2008، أما في نهاية 2014 فقد قدرت الكثافة السكانية بـ 247.333 ساكنا، أي6.310 نسمة في الكيلومتر المربع، وقد تضاعفت الكثافة السكانية ب 12 مرة بين سنة 1987 و 2015، رمزها البريدي 31003، أما مساحتها فتقدر ب 39.15 كيلو متر مربع، يحدها من الشمال الغربي بلدية وهران والشرقي البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق بلدية حاسي بن عقبة، من الجنوب الشرقي بلدية حاسي بونيف ومن الجنوب بلدية سيدي الشحمي.

3-2 المؤهلات،المؤشرات والإحصائيات في مجال التنمية المستدامة لبلدية بئر الجير

تمكنا من خلال الدراسة الميدانية من الاطلاع على دراسة أجريت من طرف "المركز الوطني للدراسات والإحصائيات من اجل المجتمع والتنمية" تحت عنوان"دعم التنمية المستدامة لبلدية بئر الجير" في مارس 2016 والتي كانت نتائجها التالي: **(Centre national d'études et d'analyses , 2016)**

البيئة الطبيعية (الفيزيائية): تبدو الظروف المناخية و الجغرافية للبلدية ملائمة إلى حد ما لتنمية جد واعدة، لاسيما قطاعات الصناعة والسياحة اين تتمتع المنطقة بامكانيات مهمة يجب استغلالها بحكمة.

الخصائص الديمغرافية للمجتمع (السكان): ما يقارب 80% من السكان يعيشون في البلدة الرئيسية، فئة 15 سنة فأكثر تحتوي على 47,05% من المتزوجين، 42,05% بدون زواج، 6,49% من الأرامل، 2,97% مطلقين، يتكون مجتمع البلدية أساسا من 05 فئات يمثلون 98,33%من السكان الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر وهي: 39% لديهم شغل، 28,53% ربات منزل، 11,84% متقاعدين، 6,93% أصحاب المنح.

استغلال السكن: ما يقارب 51,19% يشغلون منازلهم كمالكين أومالكين مشتركين، 36,68% مستأجرين عموميين، 3،17% مستأجرين خواص، 7,65% يسكنون مجانا، المساكن من نوع عمارات هي الأكثر استجابة بنسبة 56,99%، الفيلات 21,90%، المنازل التقليدية 13,72%، الأحياء الفقيرة 1,58%، السكنات الريفية 1,32%.

حيازة الأملاك: مستوى حيازة الأملاك من طرف السكان معتدل إلى حد ما، الحواسيب 53,50%، الانترنيت 44,14%، السيارات 36,36%، آلات الخياطة 14,44%، شاحنات 6,95%، محلات تجارية 08،5%، أراضي زراعية 3,31%.

الصحة: الحالة الصحية للسكان مقبولة نسبيا، 72,16% من المستجوبين صرحوا بمعاناتهم بمرض واحد، 20,62% صرحوا بمرضين، 5,41% ثلاثة أمراض، 1,80% أربعة أمراض، وكانت نسب الأمراض الرئيسية كالآتي: ارتفاع ضغط الدم 38,29%، مرض السكري 13,66%، أمراض الجهاز التنفسي 13,14%، أمراض المعدة 6,44%، أمراض المفاصل 6,19%، أمراض القلب والأوعية الدموية 4,38%، أكثر من نصف الفئة مستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي وفقط 35,05%لديهم بطاقات الشفاء.

التعليم والتكوين: الغير متعلمين يمثلون نسبة 14,68%من السكان الذين تتراوح أعمارهم من 5سنوات فأكثر، 71,51%من السكان ما بين 5 و24سنة ملتحقون بالمدارس، الأشخاص الذين لم يلتحقوا أبدا بالمدارس يمثلون أكثر من 3,75% من السكان ما بين 5 و24سنة، 28,46 من السكان ما بين 5 و24سنة اضطروا لمقاطعة التعليم لأسباب مختلفة، ومؤسسات التكوين المهني لم تتمكن من احتواء سوى 7,04% من الشباب المقصون من النظام التعليمي.

التوظيف والبطالة: نسبة الموظفين فئة 15سنة فأكثر هي 10,24%، أغلبية الموظفين الأجراء تمثل 67,52% مقسمة إلى 44,01% موظفين دائمين و23,14%غير دائمين، يمثل التوظيف في القطاع العام 49,59% والخاص 23,28% أما الغير رسمي فيمثل10,54%، نسبة البطالة بالنسبة لفئة 15 و59سنة مرتفعة نسبيا 17,96%.

مداخيل الأسر: أكثر من 62% من الأشخاص 16سنة فما فوق صرحوا بامتلاكهم لدخل.

الوصول إلى البنى التحتية والمرافق الاجتماعية: الوصول إلى مصالح ومؤسسات التعليم والتكوين هي أكثر سهولة مقارنة بالمؤسسات الصحية والقطاعات الأخرى، التمكن من التنقل إلى المساجد ومقاهي الانترنيت متاح جغرافيا وماديا، التمكن التنمية صعب مهما كانت الفئة خدمات إدارية، تجارة وتوزيع.

المشاركة في الحياة السياسية والجمعوية: السكان يشاركون في مختلف الانتخابات: رئاسية 76,47%، مجالس شعبية وطنية 66,45%،ومجالس شعبية ولائية 63,02%، مجالس شعبية بلدية 50,72%، ولا يعطون أي أهمية إلى الاستفتاءات الأخرى، الأنشطة التطوعية لا تثير أبدا اهتمام السكان، الانتماء إلى الحركات الجمعوية غير معبر كما هو الحال بالنسبة للانتماء إلى حزب سياسي.

الاستقرار الاجتماعي والهجرة: أغلبية السكان هم من بلديات وولايات أخرى، بسبب موقعها الجغرافي وجاذبيتها، نية الهجرة إلى ولايات أخرى أوبلديات أخرى تحتل نسبة جد ضعيفة وهذا ما يعزز الاستقرار الاجتماعي داخل البلدية مع الإشارة إلى وجود رغبات في التنقل ولكن داخل البلدية نفسها، فيم يتعلق بالأمن فأكثر من 25% من المستجوبين صرحوا بتعرضهم إلى سرقات ومعاكسات.

الاستماع للمواطنين وحماية المحيط: ما يقارب 63,32% من أرباب الأسر يرون أن مظالمهم لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المسؤولين المحليين، وأكثر من 68% من المستجوبين يرون أن البيئة ليست محمية.

المساواة والعدل في الوصول إلى الخدمات: أكثر الآراء تشاؤما كانت متعلقة بالتوظيف والإسكان والخدمة العامة والصحة.

الشباب: مجتمع الشباب فئة ما بين 15-34سنة يمثل ما يقارب 33% من المجتمع الكلي وهو يتكون أساسا من 3 مجموعات: موظفون 10,24%، طلبة ومتمدرسين 7,92%، ربات بيت 5,43%، شباب البلدية يقضون أوقات فراغهم في: مشاهدة التلفاز 31,33%، الخروج مع الأصدقاء في الحي 16,66%،القراءة 12,66%،البقاء في المقاهي 10,76%، سياحة وترفيه

9,49%،العاب 3,80%، دور الشباب 3,48%، لا تتوفر المعلومة عن النشاطات والخدمات المقترحة على شباب البلدية، 64,24% من الشباب لا يمارسون أي نشاط رياضي، 24,37%، يمارسون ولكن بغير انتظام، فقط 8،68% يمارسون الرياضة بانتظام، بالنسبة للمخدرات 91,46% من الشباب لا يتعاطونها ، 3,16%جربوها، 4,11% تعاطوا ثم تخلوا عنها.

الحكم الجيد: القطاعات المتمتعة بثقة قوية هي خدمات الحماية والحكومة والضمان الاجتماعي، أما المتمتعة بثقة متوسطة فهي التعليم والصحة العمومية والإدارة المحلية، وهناك عدم رضا عن النقابات ووسائل الإعلام والصحافة.

المناخ العام و إطار الحياة: هناك خمسة آفات تزعج المواطنين (المخدرات، عدم الأمن، التلوث، الفساد والضوضاء)، وأكثر المشاكل المثيرة للقلق هي البطالة والأمن.

توحي هذه النتائج على العموم بالتنمية المستدامة الواعدة لبلدية بئر الجير فهي لديها كل المقومات والمؤشرات الأساسية الدَّاعِمة والمترجِمة لها من بيئة طبيعية ونمو ديمغرافي، هياكل قاعدية، ونسبة تعلم لا باس بها، بالإضافة إلى تمركز عدة نشاطات تجارية على مستواها مما يدر عليها بالموارد الجبائية المالية، وهذا راجع لاستراتيجيات مركزية ومحلية هادفة مُمَارَسة على مستوى إقليمها من برامج تنموية وسياسات اجتماعية، أما المؤشرات الضعيفة نوعا ما فتمثلت في جودة التعليم، وقضاء اغلب الشباب أوقات فراغهم في المقاهي أوأمام التلفاز، والتخوف الدائم والمستمر من طرف المواطنين من آفات البطالة وعدم الأمن والتلوث والفساد وما ينجر عنها من عواقب، إذ لا بد من معالجتها لتتحول هذه التنمية إلى تنمية مستدامة وشاملة.

3-3 تمويل برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات

وجدنا في بلدية بئر الجير جميع مصادر التمويل لبرامج التنمية للبلديات، حيث انه وبعد الاطلاع على ميزانيات هذه البلدية للسنوات المالية من 2015 إلى 2020، أدركنا مدى قيمتها وما الذي يمكن أن تحققه من تنمية مستدامة نظرا لحجم مواردها المالية خاصة الجبائية منها، ونسب الاقتطاعات التي تخصصها لقسم التجهيز والاستثمار (برامج التنمية المحلية)، وحجم التمويلات التي تتلقاها من جهات أخرى في إطار برامج التنمية المحلية، كما هو موضح في الجدول التالي والذي يلخص ويجمع الجداول اللاحقة:

الجدول رقم (01): برامج التنمية المحلية لبلدية بئر الجير بعنوان السنوات المالية من 2015 إلى غاية 2019

السنوات المالية:	2015	2016	2017	2018	2019

برامج التنمية المحلية الممولة ذاتيا (دج)	1.211.134.247,06	792.000.000,00	600.000.000,00	452 .000.000,00	544.000.000,00
مخصصات برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق الولاية (اعانات الولاية) S.W. (دج)	287.679.653,55	313.722.834,42	42.463.776,91	289.942.241,78	22.424.274,90
مخصصات برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق الولاية (مخططات التنمية المحلية) P.C.D. (دج)	75.151.916,25	/	4.682.191,85	54.737.962,72	30.056.226,74
مخصصات برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق صندوق التضامن للجماعات المحلية CSGCL (دج)	/	/	/	106.289.332,00	4.000.000,00
مجموع برامج التنمية المحلية (دج)	**1.573.965.816,86**	**1.105.722.834,42**	**647.145.968,76**	**902.969.536,50**	**600.480.501,64**
نسبة التمويل الذاتي الى مجموع التمويلات (٪)	**76,95**	**71,63**	**92,71**	**50,06**	**90,59**
نسبة التمويلات الاخرى الى مجموع التمويلات (٪)	**23.05**	**28.37**	**7.29**	**49.94**	**9.41**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

برامج التنمية المحلية المسيرة من طرف البلدية والممولة ذاتيا: من الملاحظ أن السياسة المعتمدة في بلدية بئر الجير قائمة على إحداث تنمية محلية مستدامة، حيث تظهر جليا المساهمة المعتبرة لبرامج التنمية المحلية على مستوى هذه البلدية من خلال حجم الإعتمادات المخصصة لها في ميزانياتها من السنة المالية 2015 إلى 2020، حيث أنها فاقت 10 % (الحد الأدنى المفروض قانونا) وبلغت متوسط 32.01 % خلال تلك السنوات، مسجلة أعلى نسبة (41,21 %) في السنة المالية 2016 بمبلغ 620.000.000,00 دج، وأقل نسبة في سنة 2015 (25,67 %) بمبلغ 300.000.000,00 دج، في الميزانيات الأولية، كما هو موضح في الجدول التالي (جدول رقم 2):

الجدول رقم (02): نصيب برامج التنمية المحلية على مستوى بلدية بئر الجير من إجمالي الإيرادات الذاتية للميزانيات الأولية من 2015 إلى 2020:

السنوات المالية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
	إجمالي الإيرادات (دج)	(1)ناقص نفقات المساهمة في صندوق الضمان ونفقات تشجيع الرياضة والثقافة (دج)	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار (برامج التنمية المحلية) (دج)	نسبة الاقتطاع بالنسبة الى (1)	نسبة الاقتطاع بالنسبة الى (2)
2015	**1.269.436.783,90**	**1.168.642.707,46**	**300.000.000,00**	**23,63%**	**25,67%**
2016	**1.635.768.280,54**	**1.504.336.027,71**	**620.000.000,00**	**37,90%**	**41,21%**
2017	**1.627.882.294,15**	**1.500.375.994,37**	**540.000.000,00**	**33,17%**	**35,99%**

2018	1.609.788.943,70	1.476.883.105,67	452.000.000,00	28,07%	30,60%
2019	1.711.130.112,85	1.576.337.102,28	450.000.000,00	26,29%	28,54%
2020	1.883.510.476,33	1.730.446.424,41	520.000.000,00	27,60%	30,05%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

وفي الميزانيات الإضافية والحساب الإداري، تطورت إعتمادات سنة 2015 بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 1.211.134.247,06 دج لتسجل أعلى قيمة بعدما كانت تمثل اضعف قيمة في الميزانية الأولية، وأصبحت قيمة الإعتمادات المخصصة لبرامج التنمية المحلية لسنة 2016 تعادل 792.000.000,00 دج، و2017 أخذت قيمة 600.000.000,00 دج، وبقيت الإعتمادات الأخرى بدون تغيير، مع الأخذ بالاعتبار أن الحساب الإداري لسنة 2019 لم يعد بعد، وسنة 2020 هي السنة الحالية فهي تتوفر فقط على الميزانية الأولية خلال هذه الفترة، ومعطيات الجدول التالي توضح كل ما سبق ذكره:

الجدول رقم (03): قيم الزيادة في برامج التنمية المحلية لبلدية بئر الجير الممولة ذاتيا للسنوات المالية 2015 إلى غاية 2019 في الميزانيات الإضافية والحساب الإداري

السنوات المالية	(1)	(2)	(3)	(1) + (2) + (3)
	الإعتمادات المخصصة لبرامج التنمية المحلية في الميزانية الأولية (دج)	قيمة الزيادة في برامج التنمية المحلية في الميزانية الإضافية (دج)	قيمة الزيادة في برامج التنمية المحلية في الحساب الإداري (دج)	مجموع مخصصات برامج التنمية المحلية الممولة ذاتيا (دج)
2015	300.000.000,00	800.000.000,00	111.134 .247,06	1.211.134.247,06
2016	620.000.000,00	172.000.000,00	00,00	792.000.000,00
2017	540.000.000,00	00,00	60.000.000,00	600.000.000,00
2018	452.000.000,00	00,00	00,00	452 .000.000,00
2019	450.000.000,00	94.000.000,00	/	544.000.000,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

برامج التنمية المحلية المسيرة من طرف البلدية الممولة من مصادر أخرى: بالرغم من اعتبار بلدية بئر الجير بلدية غنية، وبالرغم من أهمية مواردها الذاتية، كانت لها حصص معتبرة من التمويل الخارجي بخصوص برامج التنمية المحلية، حيث وصلت أقصى نسبة لها إلى 49.94% من إجمالي الإعتمادات المخصصة لبرامج التنمية خلال سنة 2018 بقيمة 450.969.536,50 دج أي عادلت نسبة التمويل الذاتي، ولكن سنة 2017 سجلت أضعف قيمة 47.145.968،76 دج بنسبة 7.29% ، لتليها سنة 2019 بنسبة 9.41% وقيمة مقدرة ب 56.480.501,64 دج، وسجلت سنوات 2016 و2015 قيم مهمة 362.831.569,80 دج و313.722.834,42 دج بنسب

23.05% و28.37% على الترتيب (انظر الجدول رقم)، وسنقوم بتفصيل مصادر وقيم التمويل الخارجي كالتالي:

*مخططات التنمية للبلدية PCD : ركزت برامج مخططات التنمية البلدية على قطاعات الطرق (تهيئة وتحسين حضري، مساحات خضراء،..) والشبكات المختلفة (شبكات مياه الأمطار، قنوات المياه القذرة، شبكات المياه الصالحة للشرب...)، كما كان لقطاع التجهيزات المدرسية والرياضة والثقافة حصة من هذه التمويلات (انجاز ملاعب رياضية، تهيئة مدارس..)، وكذلك قطاع البنايات والتجهيزات الإدارية والتجهيز السياحي، والمبالغ المخصصة لكل قطاع مُحوْصلة في الجدول التالي (جدول رقم 4):

الجدول رقم (04): الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف الدولة PCD لبلدية بئر الجير بعنوان السنوات المالية من 2015 إلى غاية 2019

القطاعات المتأثرة	الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف الدولة لبلدية بئر الجير (دج) بعنوان السنوات المالية:				
	2015	2016	2017	2018	2019
البنايات والتجهيزات الإدارية	4.879.953,00	10.830.347,19	/	/	/
الطرق	67.167.251,25	35.597.940,30		30.793.615,72	3.924.374,90
الشبكات المختلفة	1.109.862,00		4.682.191,85	14.959.252,00	23.622.241,84
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	/	8.069.364,23	/	/	2.509.710,00
التجهيزات الصحية والاجتماعية	/	/	/	/	/
التوزيع والنقل والمواصلات	/	/	/	/	/
التعمير والإسكان	/	/	/	/	/
التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي				8.985.095,00	
المصالح الصناعية والتجارية	/	/	/	/	/
عمليات أخرى خارجة عن البرامج	1.994.850,00	/	/	/	/
المجموع...	**75.151.916,25**	/	**4.682.191,85**	**54.737.962,72**	**30.056.226,74**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

*مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL: ركزت البرامج الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على قطاعات الطرق (أشغال التهيئة الحضرية)، التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (ربط المدارس الابتدائية بتجهيزات الطاقة المتجددة) التجهيزات الصحية والاجتماعية (اقتناء سيارة لفائدة مكتب الصحة والنظافة للبلدية) وشملت هذه البرامج السنة المالية 2018 كما هو موضح من خلال الجدول التالي (جدول رقم 5):

الجدول رقم (05): الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL لبلدية بئر الجير بعنوان السنوات المالية من 2015 إلى غاية 2019

القطاعات المعنية	الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لبلدية بئر الجير (دج) بعنوان السنوات المالية:				
	2015	2016	2017	2018	2019
البنايات والتجهيزات الإدارية	/	/	/		/
الطرق	/	/	/	92.663.872,00	/
الشبكات المختلفة	/	/	/	/	/
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	/	/	/	10.436.660,00	/
التجهيزات الصحية والاجتماعية	/	/	/	3.188.800,00	/
التوزيع والنقل والمواصلات	/	/	/	/	/
التعمير والإسكان	/	/	/	/	/
التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	/	/	/	/	/
المصالح الصناعية والتجارية	/	/	/	/	/
عمليات أخرى خارجة عن البرامج	/	/	/	/	4.000.000,00
المجموع...	/	/	/	**106.289.332,00**	**4.000.000,00**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

*<u>الإعانات من الولاية:</u> ركزت الإعانات الولائية على قطاع الطرق (أشغال التهيئة الحضرية، اقتناء حاويات خاصة بجمع النفايات، تهيئة المساحات الخضراء..)، قطاع الشبكات المختلفة(انجاز شبكات الغاز الطبيعي، تهيئة شبكات المياه)، التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية (صيانة المدارس، تلبيس الملاعب الجوارية بالعشب الاصطناعي، انجاز التدفئة بالمدارس الابتدائية)، التجهيزات الصحية والاجتماعية (تجهيز وانجاز قاعات للعلاج)، وقطاع البنايات والتجهيزات الإدارية (أشغال مقر الأمن الحضري، تهيئة بنايات إدارية)، عمليات أخرى (دراسة سند التنمية المحلية المستدامة)، والجدول أسفله يحدد الإعتمادات المالية المخصصة حسب كل سنة وقطاع:

الجدول رقم (06): الإعانات الولائية SW المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف ولاية وهران لبلدية بئر الجير بعنوان السنوات المالية من 2015 إلى غاية 2019

القطاعات المتأثرة	الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية من طرف الولاية لبلدية بئر الجير (دج) بعنوان السنوات المالية:				
	2015	2016	2017	2018	2019

البنايات والتجهيزات الإدارية	/	60.000.000,00	/	/	1.500.000,00
الطرق	171.400.868,40	182.823.628,73	40.000.000,00	200.000.000,00	6.924.274,90
الشبكات المختلفة	29.100.000,00		2.463.776,91		14.000.000,00
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	87.178.785,15	55.483.511,38	/	89.942.241,78	/
التجهيزات الصحية والاجتماعية		15.415.694,31	/	/	/
التوزيع والنقل والمواصلات	/	/	/	/	/
التعمير والإسكان	/	/	/	/	/
التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	/	/	/	/	/
المصالح الصناعية والتجارية	/	/	/	/	/
عمليات أخرى خارجة عن البرامج	/	3.500.000,00	/	/	/
المجموع...	**287.679.653,55**	**313.722.834,42**	**42.463.776,91**	**289.942.241,78**	**22.424.274,90**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ووثائق من مصالح إدارية (قسم الميزانية) لبلدية بئر الجير

الخلاصة

للوصول الى اختبار فرضية الدراسة التي انجزناها قمنا اولا بابراز الدور الذي يمكن ان تمارسه الجماعات المحلية (البلديات) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اقتباسات ماخودة من بعض التقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية رائدة في مجال التنمية المستدامة، والتي جاءت اجزاء منها تحت عناوين : "**التعجيل بتنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي**"، " **إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة**"، جاء هذا في القسم الاول من الدراسة، لننتقل في القسم الثاني الى البحث في مدى التوافق بين اهداف و ابعاد كل من التنمة المستدامة والتنمية المحلية على مستوى البلديات في الجزائر من خلال التعرض لصلاحياتها في هذا المجال ومختلف مصادر تمويل برامج التنمية المحلية، اما القسم الثالث فتطرقنا من خلاله الى دراسة ميدانية على مستوى احدى البلديات الجزائرية وهي بلدية بئر الجير الواقعة بمدينة وهران، حيث ابرزنا مؤشراتها في مجال التنمية المستدامة ثم ركزنا على تبيان مصادر تمويل برامجها التنموية المحلية واهمية الاغلفة المالية المخصصة لها، وانعكاساتها على التنمية المحلية الشاملة والتنمية المستدامة.

من خلال الاقسام السابقة تمكنا من الاجابة على اشكالية الدراسة واتباث صحة الفرضية التي انطلقنا مهنا الا وهي : "من خلال الصلاحيات المخولة لها، يمكن للبلديات ان

تساهم في تحقيق اهداف وابعاد التنمية المستدامة عن طريق برامج التنمية المحلية التي تقوم بتنفيذها ومتابعتها"، بالاضافة الى التوصل للنتائج التالية:

- فعلا الأبعاد والأهداف المتضمنة في صلاحيات البلديات تقع ضمن أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.
- تمثل برامج التنمية المحلية بمختلف مصادرها آلية فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقوم الدولة بمساندة الجماعات المحلية عن طريق منحها تمويلات في شكل إعانات مخصصة لبرامج تنموية على مستواها وتوكِّل لها عملية التسيير والتنفيذ.
- مكنتنا البلدية محل الدراسة "بلدية بئر الجير"، من رؤية التجسيد لمعنى عنوان دراستنا هذه –برامج التنمية المحلية للبلديات كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- من خلال النقاط التالية:

- تعطي هذه البلدية أهمية كبيرة لبرامج التنمية المحلية وتُخصص لها إعتمادات مهمة تفوق الحد الأدنى لتصل إلى متوسط 32٪ من إجمالي إيراداتها الذاتية خلال السنوات الأخيرة.

- تتمتع هذه البلدية وتتميز بمؤشرات تنمية مستدامة لابأس بها وواعدة، طبقا للدراسة التي أجريت على مستواها خلال سنة 2016.

- تستفيد هذه البلدية من مصادر تمويل متنوعة تمكنها من تطوير وزيادة برامجها التنموية، حتى أن قيمة هذه البرامج تعادلت مع قيمة البرامج الممولة ذاتيا على مستواها سنة 2018.

- مصادر التمويل الغير ذاتي على مستوى هذه البلدية شملت، تمويلات الإدارة المركزية (المخططات البلدية للتنمية)، تمويلات صندوق التضامن للجماعات المحلية، إعانات الولاية.

- ركزنا في دراستنا على برامج التنمية المحلية وبالتالي على قسم التجهيز، ولكن هذا لا يمنع من التذكير بأن ميزانية قسم التسيير لا تقل أهمية عن ميزانية قسم التجهيز في تحقيق أهداف كل من التنمية المحلية الشاملة والتنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

*Centre national d'études et d'analyses، (2016)، ***Appui au developpement local durable de la commune de dir el djir, rapport diagnostic***، Algerie: Centre national d'études et d'analyses pour la population et le developpement.

*البنك الدولي، .(2018) .***اطلس اهداف التنمية المستدامة :2018مؤشرات التنمية العالمية***.واشنطن العاصمة :البنك الدولي.

*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية،***المواد 170 و172 من القانون رقم 11.10 متعلق بالبلدية.**

*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية،***المواد 107 و119 من القانون رقم 11.10 متعلق بالبلدية**.

*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2018، ***تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018: الموارد الطبيعية والاجيال المقبلة والصالح العام**، بيروت :الامم المتحدة.

*المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي، 2019، ***التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة**،الامم المتحدة.

*مراد ناصر، 2010، **التنمية الستدامة وتحدياتها في الجزائر**، *مجلة بحوث اقتصاديةعربية، العدد 16، المجلد 2.*

*منظمة الامم المتحدة، 2018، ***اهداف التنمية المستدامة ل2030 :التعريف بخطة التنمية المستدامة ل 2018.**